A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.75
10 May 1993

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غانيف (بلغاريا)

- قضية فلسطين [٣٠] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/47/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/47/716)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للمقرر الذي اعتمد يوم أمس بعد الظهر، ستقفل قائمة المتكلمين ظهر اليوم. لذلك، أطلب من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم قبل هذا الوقت.

السيد كليف (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بالتكلم نيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

لقد شهد العام الماضي استمرارا لعملية السلم في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، عقدت جميع الأطراف العزم على مواصلة السير على هذا الدرب. إن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ملتزمة أشد الالتزام بالاضطلاع بدور بناء في المجالين الثنائي والمتعدد الأطراف للعملية، وذلك ارتكازا على مواقفنا المبدئية المعروفة جيدا، بما فيها تأييد قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونرحب بدور الأمم المتحدة بوصفها مشاركة على نحو كامل في المفاوضات المتعددة الأطراف، وقد آمنا على الدوام بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في العملية.

إن القضية الفلسطينية ستبقى مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في المنطقة ما لم تنجز تسوية عادلة وشاملة ودائمة. ومثل هذه التسوية لا يمكن التوصل إليها إلا إذا قبلت جميع الأطراف في المنطقة بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في الحل. ولا نعتقد أنه يمكن تحقيق سلم دائم من غير احترام حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ومن غير حدود آمنة ومضمونة لجميع الدول في المنطقة، بما فيها إسرائيل.

إن المحادثات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية لم تكن سهلة ولكن تلوح منها دلائل تقدم. فقد كان من غير المتصور منذ سنتين أن يجلس المتفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون وجها لوجه ليناقشوا مستقبل الأراضي المحتلة.

وفي حين أننا شهدنا بعض التطورات المشجعة في عملية السلام، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الأراضي المحتلة. إننا نؤمن بأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. ونحث حكومة إسرائيل على أن تقبل الانطباق القانوني للاتفاقية وأن تمتثل لأحكامها. كما نحث حكومة إسرائيل على التعاون التام مع الأمم المتحدة ووكالاتها بأن تسمح للمدنيين في الأراضي المحتلة بأن يستفيدوا استفادة كاملة من الدعم الاقتصادي والاجتماعي الذي تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمنظمات الأخرى.

إن استخدام العنف والتهديد باستخدامه ما برحا منذ فترة طويلة سمتان من سمات الحياة اليومية في الأراضي المحتلة. إننا نناشد جميع الأطراف أن تمتنع عن الأعمال والتصريحات التي قد تقوض عملية السلام. ونشجب الهجمات التي تشنها بعض الجماعات المتطرفة على المواطنين الإسرائيليين، والهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين. كما نشجب كون رد فعل قوات الدفاع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا يتناسب مع الفعل المرتكب في أحيان كثيرة.

وبينما يشكل التجميد الجزئي للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خطوة إيجابية، فإن وحدات كثيرة يجري استكمالها، كما لم تفرض قيود على البناء في القدس الشرقية. ونحن ندعو إسرائيل إلى وقف النشاط الاستيطاني بأكمله في الأراضي المحتلة. فكل نشاط من هذا النوع غير مشروع وعقبة على طريق السلام. وقد حان الوقت للتخلص من العقبات التي تعترض المفاوضات ولإزالة مصادر التوتر. ونرحب باللهجة الأكثر اتصافا بالاعتدال والروح البناءة التي اتسمت بها مناقشة هذا العام هنا في الأمم المتحدة.

إننا نضع دوما في اعتبارنا أن الشرق الأوسط قريب جغرافيا من منطقتنا، ونحن ملتزمون التزاما كاملا بأداء دور سياسي نشيط في عملية السلام. وما أن يتحقق تقدم في الميدان السياسي، فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ستكون مستعدة لدعم عملية بناء السلام والانتعاش الاقتصادي لجميع شعوب المنطقة ودولها. ونحن ننظر بالفعل، في إطار الفرق العاملة المتعددة الأطراف، في سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول والشعوب.

وأخيرا أود أن أذكر أننا نقدم للشعب الفلسطيني، ريثما يتحقق هذا التقدم المنشود، المساعدة التي تمس حاجته إليها من خلال الأونروا ومباشرة من خلال المشروعات المنفذة في الأراضي المحتلة. وسوف تكون المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أكبر المتبرعين للأونروا في ١٩٩٢، إذ ستشكل تبرعاتها أكثر من ٤٠ في المائة من ميزانية تلك الوكالة. فمساهمة المجموعة الأوروبية ستبلغ ٦٠ مليون دولار، وستصل المساهمات الفردية للدول الأعضاء في المجموعة

الأوروبية إلى ٤٨ مليون دولار تقريبا. وبالإضافة إلى برامج المعونة المباشرة التي تنفذها الدول الأعضاء ساهمت المجموعة الأوروبية بمبلغ ٧٧ مليون دولار، كمعونة استثنائية قدمتها للأراضي المحتلة عقب حرب الخليج، كما ساهمت في ١٩٩٢ بمبلغ إضافي قدره ٢٠ مليون دولار.

السيد يعقوبي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ تسعة عشر عاما رحل عن عالمنا ديفيد بن غوريون السياسي المحنك العظيم والأب المؤسس لدولة إسرائيل. لذا فمن المناسب تماما أن أستهل بياني مستشهدا بكلماته المفعمة ببصيرة الأنبياء التي قالها عام ١٩٦٠ حول هذه المنظمة:

"... إن شكلا من الحكم الأخلاقي الرفيع آخذ في التبلور، شكلا يسعى إلى صون السلم العالمي والسلم بين الأمم اللذين يرتبط أحدهما بالآخر.... وسيكون للأمم المتحدة، على الأرجح، دور تؤديه في تجميع بني البشر وإحلال السلم بين الأمم".

وأود أن أقترح على جيراننا الفلسطينيين في الأراضي أن نلقي وراء ظهورنا علل الماضي. وأن نبذل معا قصارى جهدنا من أجل التوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق على الحكم الذاتي الإداري استنادا إلى اتفاقات كامب ديفيد ورسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام والمقترحات التي طرحتها حكومة إسرائيل. فلنعمل من أجل أن نمنع الجماعات المتطرفة من جرنا إلى طريق المواجهة وإراقة الدماء. ينبغي أن ننحي جانبا مشاعر المرارة والتطرف حتى نستطيع جميعا أن نسير بروح مسؤولة على درب الإنسانية والسلام. وإذا ما ركزنا جهودنا على الطريق الإيجابي المفضي إلى المصالحة والسلام فإن ذلك سيعود بالنفع على كل من دولة إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين. وسوف يرفع من مستوى رفاهنا ويصون أمننا ويحقق منفعة الأجيال المقبلة بتحسينه نوعية الحياة.

إن تدابير بناء الثقة التي استهلتها حتى الآن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تستهدف تهيئة مناخ سياسي وإنساني جديد في المنطقة. كما ترمي إلى تحسين القدرة على إجراء حوار بناء بين الفلسطينيين وإسرائيل. وتستهدف هذه الخطوات الملموسة إزالة عوامل التوتر وزيادة الثقة المتبادلة.

وآمل أن تجلب عملية السلام نهاية للعنف. فالعنف لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف، سواء آذى العرب أو اليهود أو غيرهم.

إننا نحتاج إلى التوصل إلى تسوية سياسية على مراحل متدرجة. وتتمثل المرحلة الأولى في الحكم الذاتي. وقد اقترحت إسرائيل، خلال محادثات السلام الثنائية التي تجرى في واشنطن العاصمة تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، مفهوم المجلس الإداري الفلسطيني. وهذا الجهاز المنتخب سيتولى، بموجب الاتفاقات المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، سلطات ومسؤوليات واسعة من أجل تسيير الشؤون اليومية للأغلبية العريضة من الفلسطينيين. وستوسع

هذه المسؤوليات لتشمل جوانب شتى تتعلق بالبنية الأساسية، مثل استخدام الأرض والمياه على النحو الذي ستحدده الاتفاقات المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

وتتوخى المقترحات الإسرائيلية إجراء انتخابات للمجلس الإداري. وسيكون أعضاء المجلس مسؤولين أمام ناخبيهم، وسينهضون بوظائفهم المحددة في إطار الاتفاقات المذكورة. وستكون هذه الانتخابات أمرا لم يسبق حدوثه بين الفلسطينيين، وسترتكز طرائقها على صون الحق في حرية الاجتماع والتعبير والاقتراع السري.

(السيد يعقوبي، إسرائيل)

واقترحت إسرائيل أن يتولى المجلس الإداري الفلسطيني إدارة مجالات العمل الـ ١٥ التالية: إقامة العدالة؛ إدارة شؤون الموظفين؛ الزراعة؛ البيئة؛ التعليم والثقافة؛ المالية والميزانية والضرائب؛ الصحة؛ الصناعة والتجارة؛ العمل؛ الشرطة المحلية؛ النقل والمواصلات على الصعيد المحلي؛ الشؤون البلدية؛ الشؤون الدينية؛ الرعاية الاجتماعية؛ السياحة.

وبموجب الاتفاق المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت سيقوم المجلس الإداري بوصفه هيئة وظيفية إدارية، بممارسة السلطات العامة التنفيذية في مجالات عمله، بما في ذلك سلطة إعلان اللوائح والقوانين الداخلية، وممارسة الوظائف التنفيذية العامة.

ويعتزم أن تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والوفد الفلسطيني الأردني المشترك فيما يتعلق بالمركز الدائم للأراضي في السنة الثالثة من ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وستنفذ تلك المرحلة من المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، على نحو ما هو مقرر في القواعد الأساسية لعملية مدريد. وفي تلك المرحلة الثانية، سيتم تناول المركز الدائم بالنسبة لقضايا الأرض والأمن والسلم.

وإذا ما وجهت كل طاقاتنا في اتجاه إيجابي، فسيكون بإمكاننا العمل صوب تحسين التعليم والصحة والزراعة والبنية الأساسية والعمالة ونوعية الحياة لكل شعوب المنطقة.

ومن المقرر أن تستأنف المفاوضات الثنائية في واشنطن بعد ستة أيام بالضبط، يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي هذه المناسبة، أطلب إلى الوفد الفلسطيني في محادثات السلام أن يضطلع بدور إيجابي ونشط في المفاوضات. فيجب ألا تضيع هذه الفرصة الكبيرة المتاحة لكلانا الآن.

فلنتخل عن المواقف البالية التي عفا عليها الزمن والقرارات التي أصبحت في خبر كان. إن تلك القرارات لا يعتد بها في الوقت الحالي الذي تسير فيه مفاوضات السلم. ولنتخل عن فكرة الوضع القائم التي ثبت أنها وهم خطير، على ضوء تجارب ماضينا المؤلمة والمريرة جدا. إن السبيل الوحيد لتجنب التعرض لتجربة أخرى مؤلمة لنا جميعا هو أن ننأى بأنفسنا عن الديماغوغية التي ترضي العواطف، وأن نحول كل جهودنا صوب طاولة التفاوض وصوب التوفيق والسلم.

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضية فلسطين نشأت مع قيام الأمم المتحدة تقريبا. وقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره. واعترف مجلس الأمن بالإجماع بهذا الحق بقراره ٢٣٧ (١٩٦٧). ومع ذلك، لم يحصل الشعب الفلسطيني حتى الآن على حقوقه في فلسطين.

وقد أرسى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المبادئ المنطبقة من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للحالة في الشرق الأوسط. وتكمن قضية فلسطين في قلب مشكلة الشرق الأوسط. إن المبادئ الأساسية لتحقيق حل دائم للمشاكل القائمة في المنطقة هي: أولا، انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وممارسة هذه الحقوق.

إن أي اتفاق يتوخى حل مشكلة فلسطين يجب أن يكون في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتنفيذهما. ومما يدعو للأسف أن الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، مثل سياسة إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، قد أحدثت تأثيرا ضارا على حياة سكان الأراضي المحتلة وأنشطتهم الاقتصادية.

وقد أدت التغيرات الأخيرة في العلاقات السياسية الدولية إلى إفساح الطريق أمام المجتمع العالمي للبحث عن السبل التي تؤدي إلى حسم الصراع في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن تستفيد كل الأطراف المعنية من هذه الفرصة لتحقيق الهدف الذي طال انتظاره، ألا وهو التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط تنطوي على الاعتراف المتبادل بحقوق كل شعوب المنطقة. وفي هذا السياق، يشكل مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد في عام ١٩٩١ خطوة هامة صوب إحلال سلم دائم وعادل وشامل في المنطقة.

ومع ذلك، ينبغي لنا أن نعرب عن قلقنا إزاء أعمال العنف والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ونحث حكومة إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ومن الأمور الحتمية أن تمتنع كل الأطراف عن اللجوء إلى العنف. فأي تصعيد للعنف من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية على عملية السلم الجارية.

ويحدونا الأمل في أن تقبل حكومة إسرائيل الاعتراف الواجب بالطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني، وأن تحترمها. ونأمل أيضا في أن تلتزم بإعلانات حسن النية التي أعربت عنها قيادتها، وأن تثبت صدق رغبتها في تحقيق السلم وذلك باتخاذ سياسات تتمشى مع القانون الدولي.

ويتعين على حكومة إسرائيل أن تتخذ الخطوات الضرورية لتحسين أحوال الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي ما فتئت أجيال منه تتعرض على مر السنين لمعاناة شديدة تحت الاحتلال

الإسرائيلي. إن أية خطوات تتخذ في هذا الاتجاه من شأنها أن ترسي المصداقية وأن تبدد المخاوف فيما يتصل بنوايا الحكومة بالنسبة للعمل بحسن نية تجاه الشعب الفلسطيني. وينبغي أن تشمل هذه الخطوات إنهاء جميع التدابير القمعية والأنشطة الضارة والمنافية للقانون التي تتخذ ضد الشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسلم إسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة. ومن شأن تدابير بناء الثقة هذه أن تعزز عملية السلم الجارية. كما أن من شأنها أن تكون إسهاما هاما في تأمين حسن نية الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي تجاه السلطات الإسرائيلية.

ونلاحظ السياسة المعلنة للحكومة الإسرائيلية الجديدة التي قالت فيها إنها ستدفع إلى الأمام بعملية السلم في المنطقة مع ممثلين عن الدول العربية وعن الفلسطينيين. ومع ذلك، نرى أن تحسين ظروف سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة يمكن أن يتم بينما يجري التفاوض بشأن تسوية سياسية.

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية العمل على التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين. وينبغي أن تشترك في أي مفاوضات للسلم تجري حول هذه المسألة. ولن تنتهي مسؤوليتها هذه إلى أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية بشكل مرض وفقا للشرعية الدولية.

ولقد لاحظنا أن عملية السلم في مدريد قد وسع نطاقها، حتى وإن حدث ذلك متأخرا، لتشمل الأمم المتحدة بوصفها مشاركا كاملا في الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف المعنية بالقضايا الإقليمية. وينبغي أن يهدف دور الأمم المتحدة في هذه المحادثات المتعددة الأطراف إلى النهوض بحل عادل لقضية فلسطين وتنفيذ هذا الحل.

ونأمل أن عملية السلم التي بدئت في مدريد في ١٩٩١ ستمكن الشعب الفلسطيني من أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترف بها المجتمع الدولي منذ وقت طويل. ونعتقد أنه ينبغي أن يتحقق ذلك من خلال تسوية عادلة ودائمة وشاملة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، على أن تؤخذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، في الاعتبار.

السيد الضلعي (اليمن): شهد العالم متغيرات سياسية واسعة لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، تمخضت عنها تطورات إيجابية حدثت في ساحة السياسة الدولية عبر التحول من المواجهة إلى التعاون والتفاهم في مختلف المجالات، في الشؤون الدولية. وتلك نتيجة طبيعية أملتها المتغيرات الدولية الجديدة التي أوجدت مناخا سياسيا دوليا مواتيا لتسوية العديد من النزاعات الإقليمية المزمنة. وقد أخذ البعض من تلك النزاعات طريقة إلى الحل بفضل تغير المناخ السياسي الدولي. إن كل المتغيرات التي حدثت قد أعادت للأمم المتحدة دورها المركزي المنشود الذي حدد بوضوح في الميثاق الذي يجسد بدوره إرادة المجتمع الدولي، كما حملت تلك المتغيرات المنظمة الدولية مسؤوليات وأعباء جديدة في حل النزاعات وفي صيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين.

إن مسؤوليتنا جميعا تحتم علينا التفاعل مع التغيرات الإيجابية التي حدثت في الساحة الدولية، وذلك عبر التعاون السلمي بين الدول وتعزيز دور الأمم المتحدة في أداء رسالتها العالمية وفق الميثاق وقواعد القانون الدولي.

في اليوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أي قبل ٤٥ عاما، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د - ٢) الذي قضى بتقسيم فلسطين العربية. ذلك القرار الذي سجل بداية مأساة الشعب الفلسطيني مع الأمم المتحدة والذي لا تزال آثاره السيئة قائمة ومشاكله المعقدة غير محلولة حتى يومنا هذا.

إن القضية الفلسطينية هي واحدة من أهم القضايا العادلة التي تشكل اليوم امتحانا عسيرا للمجتمع الدولي ولمصداقيته في معالجة القضايا الدولية وفق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي.

إن الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني منذ ٤٥ عاما والمتمثلة في تشريد أبنائه الأصليين من وطنهم، فلسطين، وإحلال إناس غرباء بدلا عنهم جمعوا من شتى بلدان العالم غبن لم يشهد له التاريخ مثيلا. فمنذ ذلك الوقت تعيش المنطقة في حروب ومآسي متواصلة نتيجة السياسة الإسرائيلية التوسعية التي هي سبب عدم الاستقرار والأمن في المنطقة.

إن الشعب الفلسطيني ما زال يتعرض حتى اليوم لسلسلة من السياسات والممارسات التي تضطلع بها إسرائيل ضده وتتصاعد وتيرتها وحشية وفظاعة كل يوم يمر على أيدى قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تتعمد في ممارسة شتى أنواع الإرهاب كالقتل والاعتقال والإبعاد ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتقييد حرية العمل للفلسطينيين وإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والتي بلغ عددها ٢١٢ مستوطنة. وكل تلك الممارسات غير الإنسانية التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني قد سمع عنها العالم وشاهدها الرأي العام العالمي على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام، وجميعها تعتبر انتهاكا وخرقا صارخا لحقوق الإنسان، كما أنها تتنافى مع أبسط الأعراف والصكوك الدولية، ومنها

اتفاقية جنيف المتعلقة بالسكان المدنيين. ومن المؤلم أن تتم مثل تلك الممارسات على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي ودون اكتراث بإرادته، وبالمقابل دون رادع لتلك السياسات والممارسات حتى لمجرد المسؤولية الأخلاقية.

لقد أوضح تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الوثيقة A/47/35 ووفقا لما نقلته عن منظمات حقوق الإنسان حيث جاء فيه عن ممارسات السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنها قد قتلت ١٠٢ ١ من المواطنين الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة حتى شهر أيلول/سبتمبر الماضي وأصابت ٦٠٠ ١٢٤ مواطن نتيجة استعمال سلطات الاحتلال للرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع إضافة إلى الضرب المبرح.

كما وضع خلال الفترة نفسها أكثر من ٣٠٠ ١٧ فلسطيني في الحجز الإداري إضافة إلى ٠٠٠ ١٢ سجين سياسي، وطرد أكثر من ٣٠٠ ١ مواطن من ديارهم إلى خارج الأراضي المحتلة كما فرضت السلطات الإسرائيلية ٦٠٠ ١١ يوم حظر تجول على القرى والمدن الفلسطينية، منها إغلاق المدارس والجامعات لمدد طويلة.

ولم تقتصر تلك الممارسات الإسرائيلية على مواطني الشعب الفلسطيني بل امتدت إجراءاتها لتشمل مرافق وموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وهو ما حدا باللجنة أن تدعو في تقريرها وبإلحاح بالغ إلى لفت انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي إلى سياسات وممارسات إسرائيل التي تجاوزت كل الأعراف والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي.

إن الأرقام التي تم ذكرها والتي تبعث على القلق لم تأت من جهة أي منظمة يقال عنها إنها متعاطفة مع مشكلة الشعب الفلسطيني وإنما أتت من لجنة رسمية أنشأتها الجمعية العامة وفق قرارها ٣٢٧٦ (د - ٣٠) لعام ١٩٧٥ وهو ما يضفي المصداقية والحياد على تقرير اللجنة الذي نور وعرف الرأي العام العالمي بحقيقة السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الإنسانية والأخلاقية.

إن سياسة القوة لم تعد قانونا يصلح التلويح به أو استخدامه في ظل الأجواء والمتغيرات الإيجابية الدولية الراهنة كونها لا تستند إلى أي مسوغ شرعي ولا يحكمها قانون أو يؤطرها منطق. إن السماح باستمرار ممارسة مثل هذه السياسة دون رادع سيدخل المنطقة في سلسلة لا نهاية لها من العنف، وهذه الحقيقة تستوجب من الأمم المتحدة القيام بواجباتها وفق الميثاق لحل القضية الفلسطينية وذلك عبر مجلس الأمن الدولي باعتباره سلطة عالمية يمثل إرادة المجتمع الدولي من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فهي الكفيلة بتأكيد مصداقية وجدية المجتمع الدولي في حل المشكلة الفلسطينية، وتفادي الازدواجية في تطبيق المبادئ والقوانين العادلة والصادرة وفق ميثاق الأمم المتحدة ضمانا لعدم انهيار مقومات السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع.

إن الجمهورية اليمنية التي أيدت كل المساعي والجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل حل القضية الفلسطينية في إطار حل مشكلة الشرق الأوسط لتتطلع بتفاؤل للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للدفع بعملية السلام في المنطقة من خلال المفاوضات الجارية

التي تعتبر تواصلا لأعمال مؤتمر مدريد. وقد أيدت ورحبت بلادي بذلك منذ الوهلة الأولى، وجددت تأييدها لتلك الجهود في البيان الذي ألقاه من على هذا المنبر الدكتور عبد العزيز الدالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي.

إن الجمهورية اليمنية تعتقد بأن المفاوضات الجارية لن يكتب لها النجاح ما لم تنطلق من الالتزام بمبدأ مقايضة الأرض بالسلام وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وما لم تقبل إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في السيادة والاستقلال وبناء دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ونؤكد الحاجة إلى أن لا بد أن يكون للأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام دور نشط وفعال في الجهود التي تبذل بهدف تحقيق تسوية عادلة وشاملة حتى تكلل عملية السلام بالنجاح في المنطقة، كما تقع مسؤولية خاصة ودائمة على عاتق مجلس الأمن الدولي في حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها على نحو مرض وفقا للشرعية الدولية التي كثر الحديث عن عدالتها وضلت طريقها بالنسبة للمشكلة الفلسطينية.

ختاما إن الجمهورية اليمنية وإيمانا بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية في تحقيق السلام الشامل والعادل لتؤكد على ما يلي:

أولا: إن الجمهورية اليمنية ترى بأنه لن يتحقق سلام شامل وعادل في المنطقة إلا بحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة وممارسة حقه في السيادة والاستقلال في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية بعد انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشريف وبقية الأراضي العربية، وهو ما ضمنته قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن.

ثانيا: وفي هذا الإطار إن الجمهورية اليمنية تؤيد توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الواردة في الفقرة ٨٥-٩٤ من تقرير اللجنة، كما تؤيد تأييدا كاملا توصيات اللجنة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين والواردة في المرفق الأول من التقرير فقرة ٥٩-٧٢، وجميع

تلك التوصيات تتعلق بالآلية الأولية التي تمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة القوميين كون التوصيات تستند إلى قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية يساهم العمل بموجبها كمرحلة تمهيدية في تهيئة الأجواء الصحيحة لتحقيق السلم النهائي في المنطقة.

ثالثا: أن الجمهورية اليمنية ستؤيد كل الجهود والمساعي التي ستبذل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل من قبل الأمم المتحدة أو من جهة دول كبرى أو مجموعة إقليمية طالما كان الهدف هو تحقيق السلام العادل. ونؤكد على رغبتنا في أن يكون للأمم المتحدة دور نشط وفعال في تلك الجهود حتى تكلل عملية السلام بالنجاح المرجو.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): سيادة الرئيس، لا تزال قضية فلسطين تحتل اهتمام المجتمع الدولي لانعكاساتها على السلام والأمن الدوليين. فمنذ السنوات الأولى لتأسيس الأمم المتحدة تدرج قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة. واتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين قرارها التاريخي ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أكدت فيه على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما فيه حقه في العودة وحقه في الاستقلال وحقه في السيادة في وطنه فلسطين.

وأنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٥ لدراسة برامج وإبداء توصيات يكون القصد منها تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة. ولقد قدمت اللجنة المذكورة تقريرها لدورتنا الحالية مكررة ترحيبها باستمرار مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي بدأ في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩١ تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا بوصف ذلك خطوة هامة نحو إحلال سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة.

ينطلق مفهوم الحقوق الوطنية من مبدأين أساسيين: الأول أن الحقوق الوطنية تنبع من شعب يشعر بكيانه الوطني المستقل والثاني أن حق تقرير المصير هو حق وطني أساسي لتحقيق الحقوق الوطنية الأخرى. ودون تقرير المصير، دون ضغوط خارجية أو ممارسة قمعية، لن يكون للشعب أي خيارات سياسية. وبالتالي فإن الحقوق الوطنية الأخرى وهي حق الاستقلال والسيادة والعودة ناتجة عن الممارسة الفعلية والصحيحة لحق تقرير المصير.

ولقد كان أحد أهداف إنشاء الأمم المتحدة هو قيام علاقات صداقة مبنية على احترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب في العالم. وأود هنا أن أشير الى قرار الجمعية العامة ٢٦٧٢ (جيم) (د - ٢٥) الذي أكدت فيه أن للشعب الفلسطيني حق التمتع بالحقوق المتساوية وحق تقرير المصير تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وأعلنت بموجبه أن الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو عنصر لا يستغنى عنه في تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

٨/م ج/عسد ٢٧-٣٠ (السيد اللقاني، المملكة العربية السعودية)

أعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن بالغ قلقها إزاء تزايد التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار اسرائيل بفرض تدابير قمعية قاسية منتهكة بذلك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولقد شجبت اللجنة على وجه الخصوص استمرار اسرائيل في اللجوء الى القوة العسكرية في قمع الانتفاضة الفلسطينية التي ما زالت مستمرة في عامها الخامس. ولقد أكدت اللجنة في تقريرها أن استمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية وحرمانها الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف؛ بما في ذلك حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي، يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق سلام عادل.

إن انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي وبصورة خاصة التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تجعل من أولويات المجتمع الدولي اتخاذ تدابير محددة من جانب الأطراف المتعاقدة السامية في تلك الاتفاقية لضمان احترام وتطبيق اسرائيل لهذه الاتفاقية في جميع الظروف طبقا لالتزاماتها بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. هذا وتنص المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه حتى الضرورة العسكرية لقوات الاحتلال لا تسمح بحرمان الشعب الواقع تحت الاحتلال من بعض الحماية المبدئية. ولقد ذكرت التقارير الدولية أن عدد الفلسطينيين الذين سقطوا في السنة الرابعة للانتفاضة (أي عام ١٩٩١م) هو ١١٧ قتيلا، ويشكل عدد الأطفال القتلى منهم نسبة ٢٧,٦ بالمائة. هذا مع العلم أن حوالي ٥٠ بالمائة من القتلى الفلسطينيين قد اغتالتهم الوحدات السرية الاسرائيلية التي تتألف من جنود قوات الدفاع الاسرائيلية وحرس الحدود ومن شرطة شين بيت السرية الذين يتنكرون في ملابس عربية ويطلقون الرصاص عشوائيا ودون سابق إنذار على الشباب الفلسطيني.

هذا وتستمر اسرائيل في مخالفاتها لاتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بسياسة الضم والاستيطان في الأراضي المحتلة. ولقد ذكر تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن السلطات الاسرائيلية قد صادرت بأوامر عسكرية ما يربو على ٦٠ بالمائة من الضفة الغربية وقطاع غزة من الفترة ١٩٦٧ ولغاية ١٩٩٢.

٩/ر ج/عسد -٣١- (السيد اللقاني، المملكة العربية السعودية)

ولقد جرى توطين نحو ٠٠٠ ٢٣٠ اسرائيلي في حوالي ٢١٢ مستوطنة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف. وما زالت اسرائيل مستمرة في مشاريعها لتغيير التكوين الديموغرافي لمدينة القدس القديمة والأماكن المحيطة بها من أجل تدمير هوية القدس العربية والاسلامية. وتقوم السلطات الاسرائيلية بتنفيذ خطط اقليمية لاستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، فهي تستحوذ على الموارد المائية وتتحكم فيها وتقيد بصورة شديدة استعمال الشعب الفلسطيني للمياه لسد احتياجاته للزراعة وغيرها. ولقد خصصت وزارة الاسكان الاسرائيلية مؤخرا أموالا طائلة لتنفيذ مشاريع تربط المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمناطق اسرائيلية وذلك في محاولة لمحو الحدود بين اسرائيل والأراضي المحتلة. وهي تستمر في ممارساتها في تفتيت الضفة الغربية من خلال الحاق ضرر كبير بنسيج المجتمع الفلسطيني، مما زاد من حدة محنة الفلسطينيين وفقدانهم فرص العمل والتنقل وتعرضهم للعقوبات الجماعية مثل إغلاق المدارس والجامعات لفترات مطولة وتعطيل نظام الرعاية الصحية، والاعتقالات الجماعية التعسفية. هذا ووفقا لما نقلته منظمات حقوق الانسان الدولية الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ففي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٢ قتلت القوات الاسرائيلية ٠٦٣ ١ فلسطينيا على الأقل، ومعظمهم بالرصاص، وشهدت المدن والقرى الفلسطينية المحتلة ما مجموعه ٥٠٠ ١١ يوم من حظر التجول واقتلع ما يزيد عن ٠٠٠ ١٤٥ شجرة كعقوبة جماعية للفلسطينيين.

في تقرير اللجنة المقدم الينا في هذه الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة ورد ما يلي: "تكرر اللجنة نداءها الملح الى مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في [اتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ] كل ما يلزم من تدابير لكفالة الأمان والحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الى أن يتم انسحاب القوات الاسرائيلية والتوصل الى تسوية عادلة [للقضية الفلسطينية]" (A/47/35، الفقرة ٣٠). وتطالب باتخاذ جميع التدابير الممكنة لوقف تدهور الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية للشعب الفلسطيني والعمل "لإنشاء هياكل اجتماعية - اقتصادية تفضي الى التنمية الحقيقية للأراضي الفلسطينية المحتلة توطئة لإقامة دولة مستقلة". (المرجع نفسه)

وفي هذا الصدد أود القول أن الدول العربية قد أكدت رغبتها الصادقة في إقامة سلام دائم وعادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط. وأثبتت مواقفها الايجابية في إطار مشاركتها في مفاوضات السلام

٩/ر ح/عسد ٣٢-٣٥ (السيد اللقاني، المملكة العربية السعودية)

التي يرعاها كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وذلك على اساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ولقد بادرت المملكة العربية السعودية الى تقديم تأييدها التام ودعمها الكامل لمسيرة السلام الراهنة في الشرق الأوسط، وهي تؤمن بأنه لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي في الشرق الأوسط ما لم يتم إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وما لم يتحقق انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها مدينة القدس الشريف، باعتبارها جزءا من الأراضي العربية المحتلة. وقضية القدس الشريف هي من الثوابت التي توليها المملكة العربية السعودية جل اهتماماتها، وذلك انطلاقا من قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي المعنية بهذه القضية. ولذلك فإن المملكة العربية السعودية ترى أن نجاح مسيرة السلام الراهنة في الشرق الأوسط يتوقف اليوم بشكل واضح على التزام اسرائيل التزاما حقيقيا وجادا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف. والأمل أن يعم الأمن والاستقرار المنطقة وأن يعم العالم الأمن والازدهار.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني، باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة، أن أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة السفير كيبا بيراني سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وللسادة أعضاء اللجنة على جهودهم وتقريرهم الجيد الذي يعكس طبيعة الاحتلال والممارسات الاسرائيلية اللاانسانية تجاه الشعب الفلسطيني الى جانب تطورات القضية الفلسطينية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تأتي مناقشة قضية فلسطين بعد شهور من ذكرى مرور خمسة وعشرين عاما على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، بما في ذلك القدس الشريف، كما تتميز معالجة الجمعية العامة لهذه القضية في أعقاب ما يزيد على عام من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، الى جانب رغبة المجتمع الدولي ممثلا في دوله ومنظماته الدولية بعد زوال الحرب الباردة في تسوية وحل العديد من النزاعات القائمة اقليميا ودوليا بالطرق السلمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. وتعكس هذه الرغبات والتوجهات طبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي هي في أمس الحاجة الى الاستقرار والسلام والأمن والتعايش السلمي والعمل من أجل تعزيز وتطوير البيئة الأساسية في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها دول وشعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

A/47/PV.75
32-35

كان من أهم نتائج المتغيرات الجذرية التي حدثت في الساحة الدولية في السنوات القليلة الماضية رفض المجتمع الدولي لمفهوم استعمال القوة، من جانب أية دولة، في الهيمنة والاحتلال والتوسع على حساب جيرانها أو لفرض سيطرتها عليهم بحجة ضمان أمنها القومي، ومن هذا المنطلق فإنه يتعين على اسرائيل أن تدرك حقيقة أن المجتمع الدولي يرفض الاحتلال والطرد والتعذيب والتشريد للشعب الفلسطيني، الى جانب رفضه لسياسة الاستيطان والتوسع الهادفة

الى إحداث تغييرات ديمغرافية وثقافية واجتماعية كما أن ممارسات الحكومة الاسرائيلية اليومية واستمرارها بعدم الاعتراف بالحقوق الانسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تعتبر انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الانساني الدولي، وبالذات اتفاقية جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين وقت الحرب، ولست في حاجة الى تعداد تلك الممارسات والأساليب اللاإنسانية، فهي معروفة للجميع وقد سبق بيانها وشرحها في اللجنة السياسية الخاصة في الاسبوع المنصرم.

لقد رحب المجتمع الدولي بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وبالآلية التي انبثقت عنه لتسوية النزاع بين الأطراف الرئيسية المعنية وذلك عن طريق المفاوضات المباشرة، كما شاركت بلادي في المفاوضات المتعددة الأطراف التي دعا اليها المؤتمر وكان يحدونا في ذلك قناعتنا بوجوب التوصل الى تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط وصلبها القضية الفلسطينية، تسوية تستند الى أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي التي ترفض الاحتلال الأجنبي، والتي لا تجيز ضم أراضي الغير بالقوة، والتي تنادي بممارسة تقرير المصير، تسوية تقوم على مقايضة الأرض بالسلام وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). هذه هي المبادئ التي نؤمن بها ونسعى مع باقي دول العالم لتحقيقها والالتزام بها في إطار الشرعية الدولية. وعلى الرغم من دعوة المجتمع الدولي بأسره لتحقيق هذه الأهداف فإننا نجد أن اسرائيل هي الاستثناء الوحيد ويعكس هذه الحقيقة سلوكها في مفاوضات السلام، وممارساتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن خلال التمسك بمفاهيم ومواقف لا تتفق مع الحقائق والمتغيرات الاقليمية والدولية الراهنة.

وعلى هذا الأساس نطالب اسرائيل بأن تقبل هذه الحقائق والمتطلبات، وأن تسهم بشكل ايجابي في العملية السلمية الجارية للبحث عن السلام والأمن والاستقرار الى جانب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والانسحاب غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف والجولان السورية وجنوب لبنان، والتخلي عن جميع السياسات والممارسات القمعية والاعتقالات والطرد التي تمارس ضد سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والتجميد الكامل

للمستوطنات الاسرائيلية، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ان عدم التزام اسرائيل بهذه القرارات وعدم اعترافها بالحقائق الدولية يعدان انتهاكا للقانون الدولي وتحديا للشرعية الدولية. واسرائيل، باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة، ملزمة باحترام وتطبيق قراراتها، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، باعتبارهما حجر الزاوية لأي تسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

إن المفاوضات الجارية تعتبر فرصة تاريخية، وتعززت بدعوة الأمم المتحدة الى المشاركة الفعلية في لجان المؤتمر، وخاصة المتعددة الأطراف، الأمر الذي يدعم دور الأمم المتحدة المستقبلي في عملية السلام.

ومن هذا المنطلق فإننا نناشد راعيي المؤتمر ونحن على قناعة تامة بحرصهما الشديد على بذل المزيد من الجهود للعمل على نجاح المفاوضات من أجل حل عادل ودائم ينسجم مع التحولات الدولية، واتخاذ كافة الاجراءات المناسبة لحمل اسرائيل على الانصياع لارادة المجتمع الدولي وتطبيق مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تجاه تسوية القضية الفلسطينية، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن يعيش حرا مستقلا يمارس حقوقه الوطنية أسوة بشعوب العالم الأخرى.

السيد العربي (مصر): اجتمعنا في مثل هذه الأيام من العام الماضي لمناقشة بند فلسطين وسط توقعات متفائلة مبعثها انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. وقد شهد العام المنصرم بعض التطورات الايجابية في مجال جهود تحقيق السلام الشامل والعادل. ولكن العام الماضي شهد أيضا العديد من السلبيات التي قد تعرقل تحقيق هذا الهدف.

فمن ناحية، بدأت مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل من سوريا والأردن ولبنان وفلسطين من أجل التوصل الى سلام يقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وجوهرهما عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب، ومن ثم حماية حقوق السيادة وسلامة الأراضي لجميع الأطراف عن طريق الانسحاب من الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ مقابل سلام كامل بحيث يعيش الجميع في أمن وسلام. ويشارك الفلسطينيون في المفاوضات الجارية بجدية كاملة من أجل التوصل الى اتفاق يكفل ممارستهم لكافة حقوقهم الوطنية المشروعة.

ونشهد اليوم مرور أكثر من ربع قرن على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧، ومرور عام كامل على بدء عملية السلام في مدريد. ولقد قبلت الأطراف العربية جميعها الدخول في المفاوضات مع اسرائيل بهدف تحقيق السلام الكامل والشامل، على أن تقبل اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) على جميع الجبهات وبشكل كامل، مما يعني انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف. واننا ندعو اسرائيل أن تدرك الفرصة التاريخية المتاحة أمام شعوب المنطقة من أجل التوصل الى سلام شامل يتيح لها التعاون فيما بينها من أجل مواجهة المشاكل المشتركة في المستقبل.

كما بدأت مفاوضات متعددة الأطراف في إطار عملية السلام من أجل مواجهة بعض المشاكل المشتركة في المنطقة وبحث امكانية التعاون بصددها عندما يتم التوصل الى سلام شامل ودائم. وهنا أيضا يشارك الفلسطينيون في المفاوضات متعددة الأطراف من أجل التوصل الى حلول للمشاكل الحيوية التي تواجه المنطقة وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي تطور إيجابي آخر، تمت دعوة الأمم المتحدة أيضا للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، مما يمثل اعترافا واضحا من جانب جميع الأطراف المعنية بالدور الهام والفعال والحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

كما ظهرت بادرة أمل أخرى حينما أكدت الحكومة الاسرائيلية الجديدة التزامها الجاد بالتحرك نحو السلام وأعلنت عن بعض الخطوات الايجابية المحدودة في مجال الحد من بعض النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة واجراءات لبناء الثقة وبذلك سعت الحكومة الاسرائيلية ليكون لسياستها التفاوضية قدر أكبر من المصداقية التي كادت

تتلاشى تماما بسبب تصرفات الحكومة السابقة والتي أكدها رئيس الوزراء السابق شامير، عندما أفصح أنه كان ينوي المماطلة لعشر سنوات قادمة.

إلا أنه في مقابل هذه التطورات الايجابية الداعية للتفاؤل، فإن الواقع المأساوي لمعاناة الشعب الفلسطيني ما زال قائما وتشهد به كافة تقارير الأمم المتحدة المعنية بمراقبة الأوضاع في الأراضي المحتلة وأحوال معيشة اللاجئين، سواء تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أو تقرير لجنة التحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، أو تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أو تقارير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

فلا يزال الاحتلال الاسرائيلي مستمرا، وقبضة العنف العسكرية الاسرائيلية لم تلن في تعاملها مع الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، واستمرت السلطات الاسرائيلية في فرض تدابير قمعية قاسية ضد الشعب الفلسطيني ولم تتوقف عن بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس، مما يمثل مخالفة جسيمة لواجباتها والتزاماتها - بصفتها سلطة احتلال - بمقتضى مختلف المواثيق والأعراف الدولية خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما تتعارض تلك الاجراءات الاسرائيلية مع المناخ الايجابي الذي خلفته عملية السلام وتقف عقبة أمام بناء الثقة المطلوبة لدى أطراف المفاوضات بغرض التقريب بين المواقف.

اننا ندعو اسرائيل الى التجاوب مع هذه الفرصة التاريخية السانحة، وندعوها الى القيام بواجباتها من أجل تسهيل فرص النجاح أمام مفاوضات السلام الراهنة، عن طريق اتخاذ مزيد من اجراءات بناء الثقة من جانبها وبالذات الامتثال لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة والسماح للأمم المتحدة بالتأكد من تطبيقها، وأن تمتنع اسرائيل من جانبها عن اتخاذ أية اجراءات يمكن أن تعرقل مفاوضات السلام الجارية، وأن تكون أكثر إيجابية فيما يتعلق بالمقترحات التي تقدم في المفاوضات.

وتجدر الاشارة الى ما ورد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن العام الحالي من أن غالبية الاسرائيليين قد صوتت في الانتخابات الأخيرة الى جانب اختيار السلام، مما يستتبع أن تقوم الحكومة الاسرائيلية الجديدة بإجراء تغييرات جذرية في السياسة الاسرائيلية بشكل يعبر عن هذا الاختيار، ويعكسه بدقة وأن تعترف وتحترم حقوق الآخرين وعلى رأسها الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه

في تقرير المصير. ويهمني في هذا الصدد أن أشيد بما تقوم به اللجنة من جهود مشكورة، وأقدم جزيل الشكر الى السفير كينا سيسي، سفير السنغال، رئيسها، الذي يبذل دائما أقصى جهد لنصرة الشعب الفلسطيني.

لقد شهد العالم كله في الأعوام القليلة الماضية تغييرات هائلة حققت انفراجا كبيرا في التعاملات الدولية بصفة عامة وأسهمت بشكل إيجابي في نجاح الجهود من أجل تسوية العديد من المشاكل الاقليمية، وتؤمن مصر أن الفرصة متاحة حاليا من أجل استغلال هذه الظروف الدولية المواتية لإعطاء دفعة قوية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

مازال يحدونا الأمل في أن تجني منطقة الشرق الأوسط هي الأخرى ثمار الانفراج الدولي، وأن تشهد تحقيق سلام شامل وعادل تتحرر بمقتضاه كافة الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وتنتهي من خلاله معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتتاح له الفرصة في ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وتعيش جميع دول المنطقة في سلام وأمن.

السيدة سحر الدين (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يصادف النظر في مسألة فلسطين هذه السنة مرور ٢٥ سنة من احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى. وخلال هذا الوقت، صودرت أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وأنشئت مستوطنات. وقد حوصرت المدن والقرى الفلسطينية من خلال عملية استعمار وضم غير شرعية. وقد أعربت اسرائيل، في نفس الوقت،

١١/سا/عـد ٤٣-٤٥ (السيدة سحر الدين، اندونيسيا)

مرارا وتكرارا عن تصميمها على أن تظل تسيطر بصفة دائمة على الأراضي المحتلة لأسباب ايديولوجية أو استراتيجية أو أمنية. ويسيطر نظام عسكري قمعي على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية من خلال الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان ومعايير القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المقبولة عالميا. وقد ضمت القدس الشرقية رغم المعارضة الجماعية من جانب المجتمع الدولي. ولا يمكن أن توصف الحالة الاقتصادية الشاملة في الأراضي المحتلة اليوم إلا بأنها على حافة الانهيار. وبالتالي، تسببت ٢٥ سنة من الاحتلال وحكم القمع في معاناة هائلة ومصاعب ضخمة للشعب الفلسطيني وأدت الى آثار مدمرة على نسيج ورفاه المجتمع الفلسطيني. وفي نفس الوقت، تشكل الهجرة اليهودية تهديدا لبقاء الفلسطينيين في أرضهم، بسبب التغييرات الديمغرافية الناجمة عن ذلك.

ومع ذلك، لم يضعف ربع قرن من الاحتلال والقمع تصميم الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم التي يتوقون اليها. وبدلا من ذلك، لقد ازداد الفلسطينيون البواسل عزما وتصميما على مقاومة الاحتلال واستعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولتهم. وكان رد اسرائيل تكثيف اجراءات القمع، التي أدت الى مزيد من تفاقم الحالة في الأراضي المحتلة.

وقد رحبت دورة الجمعية العامة السادسة والأربعون في العام الماضي، على أساس هذه الخلفية، بعقد مؤتمر سلام معني بالشرق الأوسط في الجهود المستمرة من أجل التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي، الذي تعد قضية فلسطين جوهره. وقد أثلج صدر حكومتي بصفة خاصة أن ترى الممثلين الفلسطينيين يشاركون، على قدم المساواة مع دول معنية أخرى.

وبذلك يرمز الى الاعتراف الذي طال انتظاره بهويتهم الوطنية والسياسية المتميزة.

إلا أنه مما أثار جزعنا وخيب آمالنا أن هذه المحادثات التي دخلت عامها الثاني لم تحرز تقدما كبيرا ويعزى ذلك أساسا الى تعنت اسرائيل وموقفها السلبي الذي تصر عليه. وعلى النقيض من ذلك، اتخذ ممثلو فلسطين والدول العربية نهجا سياسيا والتزموا بالمضي قدما بالمفاوضات سواء على المستوى الثنائي أو المستوى المتعدد الأطراف.

ولهذا السبب يؤيد وفدي بالكامل المقترحات الرشيدة والمتوازنة التي قدمها المجلس الوطني الفلسطيني، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بأن يقوم مجلس منتخب باستلام زمام الادارة المؤقتة خلال فترة الانتقال؛ وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، واجراء انتخابات تحت إشراف دولي تفضي الى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

وما فتئت اندونيسيا وبلدان أخرى غير منحازة تعتقد بأن تحقيق التطلعات الشرعية للشعب الفلسطيني شرط أساسي لإقرار سلم دائم في الشرق الأوسط. ومن الجدير بنا أن نذكر في هذا السياق بالإعلان الذي اعتمدته اللجنة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز أثناء اجتماع القمة العاشر المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي. فقد أكد

الاعلان على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن مسألة فلسطين وأكد من جديد مبادئ الميثاق بالاضافة الى القرارات ذات الصلة باعتبارها تشكل أساسا دائما للتسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط.

وفي هذا المنعطف الخطير في نضال الشعب الفلسطيني، أن المجتمع الدولي ملزم بتكثيف تأييده لهذه القضية. فهو أولا ينبغي أن يؤازر طلب الفلسطينيين بحكم ذاتي مباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثانيا، ينبغي للممثلين الفلسطينيين، بمن في ذلك ممثلون من القدس، المشاركة في جميع مراحل المفاوضات وفي جميع اللجان المتعددة الأطراف. ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع هياكل اجتماعية اقتصادية تفضي الى التنمية الحقيقية للأراضي الفلسطينية تمهيدا للاستقلال. رابعا، ينبغي وضع الأراضي الفلسطينية تحت حماية الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال.

وقد اعتبرت اللجنة بحق في تقريرها دوام الاحتلال وانكار حقوق الفلسطينيين عقبتين رئيسيتين أمام تحقيق السلم. فلا يمكن لمواصلة السياسات والممارسات الاسرائيلية إلا أن تقوض المحادثات الجارية وتنال من نتيجتها. ومن الضروري انسحاب القوات الاسرائيلية دون شروط والاعتراف بالحقوق الفلسطينية

وهما شرطان أساسيان لإقرار سلم عادل ودائم بين اسرائيل وجيرانها. وبناء عليه من الضروري أن تنضم اسرائيل الى توافق الآراء العام وتسعى سعيا جادا صوب تحقيق السلم. وقد أصبح من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن تضطلع كل الدول الأعضاء، وبوجه خاص مجلس الأمن، بمسؤوليتها والتحرك قدما على نحو حاسم بجهود متضافرة تفضي الى تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط.

السيد جاكوفيدس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اتخذت الأمم المتحدة على مر السنوات الـ ٤٥ الماضية مجموعة من القرارات التي ترمي الى حل المسألة الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، وبصفة خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان حجري زاوية معترفا بهما لتسوية شاملة في الشرق الأوسط. وكما رأينا على نحو ثابت في كل المناسبات، ينبغي لقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن الملزمة، أن تنفذ في جميع الحالات وليس بشكل انتقائي.

تصادف الدورة الحالية للجمعية العامة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى.

اننا نعتقد أن حل القضية الفلسطينية التي تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط حاجة ماسة لتحقيق السلم ليس في منطقة الشرق الأوسط وحدها بل أيضا في شرقي البحر الأبيض المتوسط الذي تشكل قبرص جزءا منه، وفي العالم أجمع.

ثمة اتفاق واسع النطاق في أوساط المجتمع الدولي على مبادئ تسوية مسألة فلسطين. وهذه المبادئ هي انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ والاعتراف بسيادة كل دول المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي واحترامها وكذلك الاعتراف بحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ واحترام هذ الحق والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ولمسألة القدس أهمية قصوى في هذا الصدد.

توجد الآن ظروف جديدة مؤاتية للتوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة وفقا للمبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وينبغي ألا نضيع هذه الفرص لأن اضاعتها ستلحق ضررا كبيرا بالسلم العالمي الذي يأمل في تحقيقه المجتمع الدولي عقب حرب الخليج وانهيار الحواجز الايديولوجية في الماضي.

١٢/لي/عسد ٤٨-٥٠ (السيد جاكوفيدس ، قبرص)

وبناء عليه ترحب قبرص بمؤتمر السلم التاريخي المنعقد في مدريد في عام ١٩٩١ تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا ذلك لأنه بدأ عملية السلم المرتكزة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

واننا ندعو الى إحراز تقدم ونتائج هامة صوب تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة، ونحث كل الأطراف على مواصلة جهودها من أجل التوصل الى حل شامل وعادل مما يبعث أملا جديدا لكل شعوب المنطقة في مستقبل يعمه السلم والازدهار.

ونؤكد على الحاجة الى أن تضطلع الأمم المتحدة، وبوجه خاص مجلس الأمن والأمين العام، بدور نشط لإنجاح عملية السلم. ونرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام للمشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف، السيد س. ر. غاريخان، الممثل الدائم للهند، والدعوة التي وجهها راعيا المؤتمر الى الأمين العام للمشاركة في المحادثات.

واننا نرى أن من الضروري أن تزال كل العقبات التي تعترض طريق السلم. وهذا ينطوي بالضرورة على وقف مصادرة الأراضي غير المشروعة وإقامة المستوطنات من قبل اسرائيل. والى أن يتم تحقيق التسوية نعلق أهمية كبيرة على سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والمنهوض بحقوقهم الأساسية وحرياتهم الانسانية والحفاظ عليها.

لقد استرعت الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الانتباه في قرارات عديدة الى حالة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وطالبت اسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، بالتقيد بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

اننا، إذ ننظر في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/47/35) التي تتشرف قبرص بأن تكون عضوة فيها، نشيد باللجنة على الدور الهام الذي مازالت تلعبه في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية شاملة ودائمة لقضية فلسطين. وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق التقدير لرئيس اللجنة، السيد ك. ب. سيسيه، ممثل السنغال على العمل الممتاز الذي قام به وبقية أعضاء اللجنة خلال هذا العام، ولمقرر اللجنة السيد فيكتور كاميليري، ممثل مالطة، على عرضه الوافي والمفيد لتقرير اللجنة. واننا نؤيد تأييدا كاملا التوصيات التي قدمتها اللجنة الى الجمعية العامة.

واللجنة لدى تنفيذ ولايتها تبقي قيد الاستعراض الحالة المتصلة بقضية فلسطين، وتبذل جهودا لتنفيذ التوصيات التي أقرتها الجمعية العامة بشكل متكرر، وتتابع عن كثب أنشطة مجلس الأمن، وتشترك في المناقشات التي يجريها المجلس بشأن القضية، كما تحضر اللجنة مؤتمرات واجتماعات دولية وتتابع أنشطة المنظمات الحكومية الدولية خارج الأمم المتحدة وأنشطة حركة بلدان عدم الانحياز، وقد قامت برعاية عدد من الحلقات الدراسية والندوات الاقليمية للمنظمات غير الحكومية. وفيما يتصل بالأخيرة، فإن قبرص، نظرا لقربها الجغرافي من الشرق الأوسط واتساقا مع روابط الصداقة التقليدية التي تربطها ببلدان المنطقة، تشرفت باستضافة الحلقة الدراسية الاقليمية الآسيوية التي عقدت في نيقوسيا، قبرص، في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بالاشتراك مع ندوة المنظمة الاقليمية الآسيوية غير الحكومية. وقد تشرفنا باستقبال أعضاء فريق الخبراء والمشاركين الموقرين ووفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه ممثل الأمين العام وأعضاء آخرين من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأنها كانت مناسبة مفيدة وبناءة حققت بالكامل الهدف الذي من أجله تعقد هذه الحلقات الدراسية.

وختاما أود أن أكرر الاعراب عن تفاني قبرص لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامها بحل قضية فلسطين على اساس التمسك الدقيق بهذه المقاصد والمبادئ وتطبيقها. كما أود الاعراب عن تأييدنا لقضية الشعب الفلسطيني

العادلة، كما أعرب عنه مؤخرا رئيس جمهورية قبرص، السيد جورج فاسيليو. ففي رسالته الى الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كتب قائلا:

"بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود الاعراب مرة أخرى نيابة عن قبرص، حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، عن تأييدنا القوي المستمر للكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

"إن كفاح الشعب الفلسطيني كفاح من أجل العدالة وكرامة الانسان وحريته. ومع المجتمع الدولي نؤكد من جديد تضامننا مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير والطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني الى دولة مستقلة ذات سيادة. ونعتقد أنه لا يمكن إيجاد حل عادل وصالح ودائم لمشكلة الشرق الأوسط إلا بإيلاء الاعتبار الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني.

"وتؤيد قبرص عملية السلم الحالية باعتبارها فاتحة هامة وفرصة لإحراز تقدم حقيقي. وهذا التقدم ينبغي أن يستند الى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨. ونحث جميع الأطراف على تأييد المسعى الرامي الى إيجاد حل عادل وشامل تشارك فيه جميع الأطراف في الصراع العربي الاسرائيلي الأمر الذي يتيح أملا جديدا لجميع شعوب المنطقة في مستقبل يسوده السلم والازدهار".

السيد ضياء الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القصة البطولية لفلسطين مأساة من أفظع مآسي في هذا القرن، وهي تعكس صورة محزنة للبشرية بأكملها. ومن المحزن حقا أن تظل الأمم المتحدة حتى الآن بعد ٤٥ سنة متفرجة عاجزة بينما لا يزال الألم والمعاناة ينزلان بلا هوادة بهذه الأمة العزلاء.

بينما تكسر تغييرات التحول الأخيرة في الساحة السياسية الدولية أغلال القمع، وبينما تجتاح الحرية العالم وبينما يسود الانفراج والمصالحة بين الأمم التي كانت متناحرة، وبينما تواصل حقوق الانسان التقدم بخطوات الانتصار بين الأمم، تدوي الصرخة المعذبة للشعب الفلسطيني عالية كالنغمة النابزة التي تعكر صفو سيمفونية منسجمة. وهذا التنافر يعطي صورة مؤسفة للواقع الحالي. إن الفلسطينيين لا يشاطروننا الشعور الوليد بالغبطة والابتهاج، إذ أنهم لا يعرفون طعم الحرية. وكل ما يعرفونه هو أن عليهم أن يواصلوا التضحية بحقوقهم حتى يستطيع آخرون الحصول على كل ما يشتهونه. ولا بد حقا أن يبدو لهم هذا المنطق القاسي مغالطة ذات أبعاد هائلة.

لقد امتدحنا جميعا مؤتمر مدريد، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، باعتباره خطوة عملاقة الى الأمام تشيع في نفوسنا جميعا الأمل بنهاية مبكرة لهذه المأساة الانسانية. بيد أن هذا المؤتمر وأيضا المؤتمرات الذي تلته تشير الى أن محنة الشعب الفلسطيني بعيدة عن أن تكون قد انتهت.

إن احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية لا يزال مستمرا، وتدعمه تدابير قمعية قاسية ضد الفلسطينيين، كذلك لا يزال مستمرا عناد اسرائيل وتصلبها على طاولة المؤتمر. وعلاوة على هذا فإن سياسة اسرائيل في توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة لا تزال مستمرة دون هوادة بهدف إدامة الاحتلال عن طريق تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة. ويهدد هذا الاتجاه والسلوك السلبيان

١٢/عش/عد ٥٣-٥٥ (السيد ضياء الدين، بنغلاديش)

بتمزيق نسيج الاستقرار الهش في تلك المنطقة المتفجرة. صحيح أن المسائل معقدة لكن من الضروري تحقيق شكل من أشكال النجاح في الاجتماعات التالية، تجنبا لزيادة الاضطراب في منطقة الشرق الأوسط. إن الكثير يعتمد على ارادة اسرائيل السياسية وخلوص نيتها في السعي لكسر المأزق الحالي.

ومما هو معترف به عالميا أنه من أجل إقرار السلم العادل والدائم في المنطقة يجب السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وبأن يكون له وطن خاص به. ولإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط ولقضية فلسطين، يجب أن تنسحب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس، وأن تسمح للشعب الفلسطيني بالعودة الى أرضه ودياره في الأراضي المحتلة. ولنجاح عملية السلم الجارية، من المهم أيضا أن تلعب الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام دورا نشطا في عملية البحث عن السلم. ونحن نرحب بتعيين السيد سي. ر. غاريخان ممثلا خاصا للأمين العام في محادثات السلم في الشرق الأوسط. والسيد غاريخان دبلوماسي محنك ينتمي الى بلد مجاور صديق، وتعيينه يؤكد الأهمية والإلحاح اللذين يعلقهما الأمين العام على عملية السلم في الشرق الأوسط.

إن الانتفاضة، وهي نتاج عزة النفس والكرامة الانسانية ورد فعل على الاضطهاد، دخلت عامها الخامس من المقاومة ضد قوى القمع الساحقة. واننا معجبون بسهولة تكيف الشعب الفلسطيني وشجاعته التي لا تقهر واستعداده للتضحية بحياته من أجل قضيته. ومن الواضح أن الانتفاضة لا تنطوي على الانتقام، كذلك ليس هناك أي نية في إنكار المطمح نفسه على آخرين. إن الشعب الفلسطيني عن طريق الانتفاضة جعل من المعروف أن الحملة من أجل تحقيق هدفه

لن تردعها سياسة قوة الاحتلال القائمة على الإهانة أو الاحتجاز أو النفي أو الموت. إن العالم لا يمكنه أن ينكر على الفلسطينيين تعطشهم للحرية. لذلك أن تأييدنا للقضية الفلسطينية تأييد ثابت قوي.

ويسجل التاريخ مرارا وتكرارا أن القهر بالقوة لا يمكن أن يثني عزيمة الأمم. هذه المحاولات مآلها الإخفاق منذ أقدم العصور. فالعدالة يجب أن تسود في نهاية الأمر، والألم والمعاناة والتضحية بالدم يجب أن تفتدى، وينبغي لاسرائيل أن تتمعن في هذه الحقيقة التاريخية وتوقف عمليات القتل دون محاكمة؛ وعليها أن تتوقف عن مصادرة الأراضي والأنشطة الاستيطانية، وتطلق سراح المساجين السياسيين، وتنهي عمليات النفي والاحتجاز الاداري وسوء معاملة المساجين وتعذيبهم، وتعيد حرية الحركة وغيرها من الحريات المدنية، وتنهي الوضع العسكري الذي يتحكم في كل نواحي الحياة اليومية للفلسطينيين.

ويجب على اسرائيل أن تصغى للدعوات المتكررة من جانب مجلس الأمن للوفاء بالتزاماتها بصفتها من الدول الأطراف في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وأن تنفذ أحكامها وأحكام الصكوك المختلفة لحقوق الانسان وهي الصكوك التي هي طرف فيها.

ونظرا للحالة التي تزداد تدهورا في الأراضي المحتلة أيضا، ندعو مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الى اعتماد تدابير تكفل حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وحيازة الأراضي بالقوة أمر لا يجيزه القانون الدولي. ونحن نشاهد كثيرا أنه لا يمكن لبلد أن يتمتع في المدى الطويل بثمار عدوانه ولا أن ينتفع بصفة مستديمة من آلام الآخرين وأحزانهم ومعاناتهم. وفي نهاية المطاف ستصحح الأخطاء عن طريق رفع لواء الحق والعدالة. ويجب جعل اسرائيل مدركة أنها لا تستطيع أن تواصل انتهاج سياساتها القصيرة النظر الى الأبد. إن المشكلة الفلسطينية، ومشكلة الشرق الأوسط بشكل أعم، قنبلة يجب نزع فتيلها قبل فوات الأوان بروح من التفاهم الودي والحل الوسط. ويجب على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بمقتضى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من القرارات ذات الصلة. ويجب على اسرائيل أن تكف عن توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة، لأن فلسطين للفلسطينيين، ويجب أن يعتبروها وطنهم.

وتعلق بنغلاديش وطيد الأمل على مؤتمر السلم الدولي التالي في التوصل الى إنهاء مبكر لهذه المأساة الانسانية الأليمة. وترى بنغلاديش أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا اذا أبدت جميع الأطراف المشتركة في المفاوضات، وبخاصة اسرائيل، الارادة السياسية الحقيقية والرغبة الصادقة في حل توفيقي. وإلا، فقد تنفجر القنبلة الموقوتة مرة أخرى في المستقبل، وقد تشمل العالم بأسره هذه المرة. واذا حدث ذلك، فلن يجد أعضاء المجتمع العالمي ولن يستطيعوا أن يجدوا من يلومونه إلا أنفسهم، كما أنهم لن يتمكنوا من البقاء في معزل عن العواقب المفجعة التي قد تلي ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥